

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو	قسم القانون العام	تاريخ: 2023/01/15
امتحان في		قانون المرافق	
مقياس:		العامة	
السنة الأولى ماستر	السداسي الأول	الدورة العادية	
وحدة التعليم الأساسية	الرصيد : 06	المعامل: 03	
		الأستاذة: جليل مونية	

***حل و ناقش:**

*يعد تفويض المرفق العام وسيلة تمكن مسيري الجماعات الإقليمية من تسيير المرافق

التي تقع على عاتقهم بشكل فعال و مرن، بغية ضمان خدمات ذات نوعية لمستعملي

المرفق العام.

موفقين

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس	كلية الحقوق و العلوم السياسية بودواو	قسم القانون العام	تاريخ: 2023/01/15
امتحان في قانون المرافق العامة مقياس:			
السنة الأولى ماستر	السداسي الأول	الدورة العادية	
وحدة التعليم الأساسية	الرصيد : 06	المعامل: 03	
		الأستاذة: جليل مونية	
الإجابة النموذجية			

الإجابة عن السؤال التالي:

المنهجية المعتمدة و الكلمات المفتاحية للإجابة:

***تعريف تفويض المرفق العام 2 نقطتين**

*ذكر و شرح المبادئ الأساسية التي تحكم سير المرافق العمومية مع التحليل و التطرق للأسانيد القانونية : المادة 209 من المرسوم الرئاسي 247-15 و المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلق بتفويض المرفق العام

*مبدأ دوام حسن سير المرافق العامة بانتظام و إيراد (مبدأ الاستمرارية) **2 نقاط**

* مبدأ المساواة **2 نقاط**

* مبدأ قابلية المرافق للتغيير والتعديل (مبدأ التكيف) **2 نقاط**

يتم التطرق و تحليل المادة 209 من المرسوم الرئاسي 247-15 و المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتعلق بتفويض المرفق العام

العام

ملاحظة: كما يمكن إضافة مبدأ جودة الخدمة للمرفق العام وفقا للمادة 3 من المرسوم التنفيذي 18-199 التي أضافت مع ضمان معايير الجودة و النجاعة في الخدمة العمومية و مبادئ أخرى كمبدأ احترام البيئة في إطار التنمية المستدامة و مبدأ عدم التمييز و مبدأ الشفافية و مبدأ المنافسة.

إن خضوع اتفاقيات تفويض المرفق العام لإبرامها إلى المبادئ الأساسية المنصوص عليها في المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 247-15 هو ضمان لنجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، و هي نفس المبادئ التي يجب أن تراعى عند إبرام الصفقات العمومية و هي مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية و المساواة في معاملة المرشحين و شفافية الإجراءات.

إن إخضاع الإدارات و المرافق العمومية لمبدأ الشفافية ستسير الدولة في اتجاه تحقيق المبادئ الأخرى للحكامة، إذ لا يمكن

تصور تحقيق مبدأ المسؤولية و مبدأ الرقابة لتقييم نجاعة التسيير و المحاسبة دون تحقيق مبدأ الشفافية .. **2 نقاط**

***المبادئ التي تحكم المرافق العامة**

إلى جانب المبادئ المشتركة مع عقود الصفقات العمومية تنفرد اتفاقيات تفويض المرفق العام، بمبادئ خاصة بالمرفق العام، حيث نجد المبادئ التقليدية التي عرفت منذ بدايات المرفق العام في النظام الفرنسي، إلى جانب مبادئ حديثة فرضها تطور مفهوم الخدمة العمومية ومتطلبات التسيير الحديث للمرفق العام.

1- المبادئ التقليدية بالمرفق العام :

على المفوض له احترام المبادئ التي يقوم عليها المرفق العام، وقد ذكر المشرع الجزائري هذه المبادئ في نص المادة 209 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام على:

"تخضع اتفاقيات تفويض المرفق العام لإبرامها إلى المبادئ المنصوص عليها في المادة 5 من نفس المرسوم وزيادة على ذلك يخضع المرفق العام عند تنفيذ اتفاقية تفويضه على الخصوص إلى مبادئ الاستمرارية والمساواة وقابلية التكيف".

1-1 مبدأ استمرارية المرفق العام :

نظرا لأهمية هذا المبدأ وضرورة ضمانه من طرف الدولة تم تكريسه دستوريا وقانونيا بالإضافة إلى النصوص التنظيمية.

أ- دستوريا:

من خلال نص المادة 27 من التعديل الدستوري 2020 حيث نصت على أن رئيس الجمهورية يؤدي اليمين من أجل استمرارية الدولة والمرافق التابعة لها، وكذلك نص المادة 06/99 التي تنص على أن الوزير الأول يسهر على حسن سير الإدارة العمومية ، كلا من المادتين توضحان أهمية المرفق العام وضرورة السهر على تسييره وإدارته خدمة للأفراد وتسيير لشؤونهم.

ب- قانونيا:

نصت المادة 48 من قانون البلدية على استمرارية المرفق في حالة حل المجلس الشعبي البلدي يعين الوالي خلال 10 أيام التي تلي حل المجلس متصرفا ومساعدين عند الاقتضاء يوكل لهم مهمة تسيير شؤون البلدية1 بالإضافة إلى ذلك نصت المادة7 من قانون الولاية على أنه يمكن للولاية إنشاء مصالح عمومية للتكفل باحتياجات المواطن ويضمن له الاستمرارية والتساوي في الانتفاع1.

ج- النصوص التنظيمية:

من أمثلة تجسيد مبدأ استمرارية المرفق العام، فقد نصت المادة 57 من المرسوم التنفيذي رقم 18-199 " زيادة على حالات التمديد المنصوص عليها في المواد السابقة، يمكن تمديد مدة اتفاقية تفويض المرفق العام لمدة سنة واحدة (1)، بموجب ملحق وبطلب من السلطة المفوضة، على أساس تقرير معلل، وذلك لحاجات استمرارية المرفق العام."1

2-1 مبدأ المساواة أمام المرفق العام :

أ- المساواة في الانتفاع من خدمات المرفق العام

ب- المساواة في أداء العمل:

إن القصد من المساواة أمام المرفق العام ليس الانتفاع بصورة مطلقة متساوية ومتشابهة إنما الانتفاع وفقا للشروط والقيود التي يفرضها القانون؛ أي تطبيق القانون على جميع المنتفعين سواء بسواء دون تمييز بينهم، فالمساواة لا تقوم فقط في العلاقة بين المرافق العامة والمنتفعين، إنما أيضا تقوم في العلاقة بين المكلفين بتسيير المرافق العامة وعمالها والغير كالمتعهدين في إطار صفقات عمومية، وهو ما تشير إليه المادة 05 من المرسوم الرئاسي 15-247 " لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام يجب أن تراعي في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول إلى الطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين ..."

1-3 مبدأ التكيف أو تغيير المرفق العام

أوجبت المادة 3 من المرسوم التنفيذي 18-199 أن يتم تفويض المرفق العام في إطار احترام مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف، مع ضمان معايير الجودة والنجاعة في الخدمة العمومية.

كما نصت المادة 209 من المرسوم الرئاسي 15-247 على أنه تخضع اتفاقيات تفويض المرفق العام لإبرامها إلى المبادئ المنصوص عليها في المادة 5 من هذا المرسوم.

وزيادة على ذلك، يخضع المرفق العام عند تنفيذ اتفاقية تفويضه، على الخصوص إلى مبادئ الاستمرارية والمساواة وقابلية التكيف".

أ- تعديل وتغيير المرفق العام

ب- إلغاء المرفق العام

ج - مواكبة المرفق العام للتنمية

إن عصرنة المرافق العامة تركز أساسا على قيام نصوص قانونية، إجراءات إدارية يسيرة التطبيق، تمكن المرتفقين من تلبية حاجياتهم بعيدا عن البطء والتعقيد والروتين والبيروقراطية بمفهومها السلبي، ومن هنا تأتي أهمية العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، لاسيما وأنها من أهم مشاكل التواصل الإداري في الجزائر، فهي ترجع بالأساس إلى ظاهرة تعقيد النظام الإداري وشكلياته المفرطة، بحيث يبذل المرتفق جهدا كبيرا للحصول على الخدمة المنشودة بفعل تعقيد الأجهزة البيروقراطية، مما يؤثر على جودة الخدمات وتطويره للأفضل، من حيث سهولة أداء الرسوم اللازمة للانتفاع بخدمة المرفق، واستمرار أداء المرفق لخدماته أثناء الليل وأطراف النهار.

إن من شأن الإدارة العامة الالكترونية أن تجعل مبدأ دوام سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الأحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها، وإنما يعمل المرفق على مدار الساعة ولا يتوقف، اللهم حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته

2- المبادئ الحديثة لسير المرفق العام :

إلى جانب المبادئ التقليدية التي جاء بها المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، فقد أضاف المرسوم التنفيذي 18-199 المتضمن تفويض المرفق العام مبادئ حديثة وجب احترامها عند تنفيذ اتفاقية تفويض المرفق العام، حيث جاء في المادة 03 منه " دون الإخلال بأحكام المادة 05 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام والمذكور أعلاه، يجب أن يتم تفويض المرفق العام في إطار احترام مبادئ المساواة والاستمرارية، والتكيف، مع ضمان معايير الجودة والنجاعة في الخدمة العمومية "

1-2- مبدأ احترام معايير الجودة: 02 نقطتين

يعتبر معيار الجودة و الذي يحكم سير وإدارة المرافق العمومية، من المعايير التي نص عليها المرسوم التنفيذي 18-199 المتضمن تفويض المرفق العام، ويفيد هذا المعيار أن على المرفق العمومي أن يؤدي خدماته لعموم الأفراد بجودة عالية.

2-2- مبدأ النجاعة في الخدمة العمومية: 02 نقطتين

يعرفها برنارد " Bernard": على أنها تحقيق الهدف المحدد " واتزيوني Etzioni على " أنها النجاح في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الاستغلال الأمثل و المتوازن للمواد المتاحة".

2-3- مبدأ احترام البيئة في إطار التنمية المستدامة: 02 نقطتين

نظرا لأهمية عنصر البيئة في أدبيات التنمية المستدامة باعتبار هذه الأخيرة تستهدف ضمان حمايتها و الحفاظ عليها كونها تشكل الأرضية و الأساس التي تقوم عليه، كان من الضروري بيان مفهوم التنمية المستدامة، والذي مقتضاه أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة و الموارد الطبيعية عند إساءة استخدامها و لا شك أن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل.

-المقدمة و الخاتمة 2 نقطتين

02 نقطتين للتحليل و المنهجية